

## رعى حفل مئوية كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف سليمان: نرفض قوانين الانتخاب المذهبية رغم فرضية تأمين المناصفة



(دالتي ونهرا)

شدد رئيس الجمهورية ميشال سليمان على أن «الوفاق الوطني لا يعني ولا يمكن أن يعني توافقاً على إخلاء أو خضاباً باسم الوفاق»، مؤكداً أن «الليمان المسيحي هو ضمان للمسيحيين ولا لبيبان المسلم هو ضمان للمسلمين؛ وحده لبنان، دولة القانون والمؤسسات، لبنان العيش المشترك، الحر، السيد على كامل تراهي الوطني بجيشه اللبناني فقط، هو الضمان الوحيد لجميع اللبنانيين». ودعا «القيادات الوطنية والإقليمية الدقيقة إلى تفعيل لغة الحوار والإعتدال وتغليب مصلحة لبنان فوق أية مصلحة وبناء الثقة المتبادلة في ما بينها، وصولاً إلى قواسم مشتركة تحفظ الكيان والاستقلال».

وقال في كلمة ألقاها في جامعة القديس يوسف، الأشرافية أمس، لهتاسيسية الذكرى المئوية الأولى لهتاسيس كلية الحقوق والعلوم السياسية، بحضور الرئيس المكلف تشكيل الحكومة تمام سلام وعدد من الوزراء والشخصيات الرسمية والحقوقية والأكاديمية: «إن لبنان هو وطن الحرية والرسالة، إنه وطن

سليمان وسلام يتقدمان الحضور في حفل مئوية كلية الحقوق في جامعة «القديس يوسف»

وقال: «يوم أقسمت اليمين الدستورية، أقسمت على المحافظة على الإمة اللبنانية واستقلالها وسلامة أراضيها ودستورها وقوانينها، والتزاماً بهذا العهد سوف استمر في الرضام بواجبي الدستوري في سبيل المحافظة على وحدة الوطن وسيداته على أرضه وقراره وسيساسته الداخلية والخارجية واستقرار نظامه البرلماني، وعلى دستورية التشريع ومبدأيته ودورية الاستحقاقات، وكلي أمل في أن يتوصل المجلس النيابي إلى الرزاز قانون انتخابات نيابية يؤمن صحة التمثيل وعدالته وتنوعه، سداً لأحكام المادة ٢٤ من الدستور، ويتيح للمرة تفعيلاً عادلاً، ويعطي حق الاقتراع للشباب من عمر ١٨ سنة، وحق الترشح لعمر ٢١ سنة، قانون انتخابي يلتمز صيغة العيش المشترك، لا بل الحياة الوطنية المشتركة، كي يأتي هذا القانون مشجعاً مع روح الميثاق الوطني وصولاً إلى إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة».

أضاف: «إذا كان مفهومنا لإلغاء الطائفية السياسية هو إلغاء للتقاسم السياسي للمصالح الطائفية، فيجب ألا نتخلى عن المناصفة بين الطوائف سيلاً إلى إلغاء النموذج اللبناني، كما يجب ألا نغيب عن بالنا أن الشراكة بين الطوائف تتيح لكل طائفة ومذهب أن يؤثراً في الخيارات المعدلة للطوائف والمذاهب الأخرى تأثراً أكبر بكثير من ذلك الذي يوفره نسخ هذه الشراكة من طريق اعتماد قوانين انتخاب مذهبية على القرائن إنما تؤمن المناصفة التفعيلية».

وأوضح أن «الهدف الأساسي الذي سوف نسعى إليه وخصوصاً بعد الانتخابات النيابية المقبلة، هو مباشرة ورثة التطوير على صعيد اقرار مشروع قانون المركزية الإدارية الذي انتهينا تقريباً من اعداده، وكذلك على صعيد تحسين نصوص الدستور اللبناني ومقدمته سواء لجهة سد الثغرات المتعلقة بمبدأ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أو في علاقة رئيس الجمهورية بكل

الحاجة والضرورة؛ فهو لم يبن على قاعدة العدد ولا على مبدأ الدين، وإنما على أسس الوفاق والتوازن والمناصفة ضمن صيغة العيش المشترك التي اكدت عليها الفترة (٢) من مقدمة الدستور وذلك في إطار نظام برلماني قائم على مبدأ الفصل والتعاون والتوازن بين السلطات، نظام قادر على تأمين الاستقرار ومشاركة الجميع في صنع القرار الوطني الواحد والجامع وذلك عندما يتم تطبيق نصوصه بشكل متوازن وموضوعي تداركاً للوقوف على اشكالات دستورية ووطنية».

ودعا القيادات الوطنية إلى «التضامن والالتزام بما توافقنا عليه جميعاً في إعلان بعيدنا»، الذي أصبح التزاماً وطنياً ووثيقة رسمية من وثائق الامم المتحدة، بحيث لاقي ترحيباً من مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وهو الآن يجدر تحسينه، وإدراج بعض من بنوده من ضمن أحكام الدستور ومقدمته وخصوصاً لجهة تحديد لبنان عن الصراعات الإقليمية والدولية، لحماية وحدته الداخلية، وهي سياسة حكيمه، سارت عليها الدولة اللبنانية منذ عهد الاستقلال، من دون أن يشمل هذا التحديد دور لبنان الداعم للقضية الفلسطينية، وصولاً إلى تأمين الاعتراف الدولي الصريح بالدولة الفلسطينية القابلة للحياة على الزراب الفلسطينية، خصوصاً وأن تولين الفلسطينيين في لبنان هو خطر، ليس على قنيتهم فحسب، بل كذلك على وحدة لبنان واستقراره، وهو ما توافق عليه اللبنانيون في مقدمة الدستور».

ورأى أن «استقرار المنطقة بأسرها وتحولها إلى الديموقراطية الصحيحة، لن يتأتى إلا عند اقرار مبادئ الديموقراطية في فلسطين وتطبيقها، وقرار السلام العادل والشامل لضمان الحقوق المشروعة تشعيماً على قاعدة قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام».

منهما وذلك من منطلق التطبيق الكامل والفاعل لإحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ والمواد الأخرى من الدستور نقادياً للوقوف في اشكالات دستورية وإزمات وطنية»، معبراً أنه «لا بد من أن يعكف الجميع على اصلاح القوانين وتحديثها، ومن بينها قانون الجمعيات والاحوال الشخصية، واتخاذ القرار الشجاع بتسجيل الأزواج المدني الذي يُعقد اختياريّاً في لبنان احتراماً للحريات العامة ولشريعة حقوق الإنسان».

وشدد على ان «حقناً لا بل ان واجبنا الوطني يكمن في العمل على استرجاع أرضنا المحتلة بكل الوسائل المشروعة المتاحة امام الدولة اللبنانية، المؤتمنة دستورياً على مصير الوطن، والتي يحق لها مقاومة كل محتل لأراضيها في إطار التصور الاستراتيجي الذي وضعناه في متناول الشعب اللبناني وميعة الحوار الوطني المدعومة إلى مناقشة هذا التصور واقراره، إنفاً إلى ان «المرحلة الدقيقة التي يمر بها شرقنا الحبيب تفرض على الجميع وعلى جامعة الدول العربية بالذات دعم أي سعي لإصلاح، من خلال الحوار الداخلي الموضوعي والشامل، وصولاً إلى تجسيد الإرادة الحقيقية للشعب العربية بالحرر السلمي والديموقراطية».

وطالب الجامعة العربية والامم المتحدة ب «حماية لبنان من تداعيات الأزمة السورية»، مذكراً بدعوته في مؤتمري الكويت والوحدة الأخيرين إلى «التفكير مؤتمراً دولي لمعالجة المشكلة المتشاحمة للنازحين السوريين، ولتأمين المساعدات الإنسانية لهم أولاً والعمل من خلال مؤتمر دولي على تقاسم الاعياء انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الجماعية والتكبير بتوزيع الأعداد الإضافية المحتفلة على الدول، أو إقامة مخيمات إنسانية داخل الأراضي السورية بعيداً من مناطق الاشتباكات وتأمين الرعاية الاجتماعية والحماية لها بمعاونة الامم المتحدة، في انتظار إيجاد الحل السياسي الذي يسمح بعودتهم إلى وطنهم بكرامة وأمان،

ذلك لأن لبنان لا يمكنه منفرداً تحمل هذا الواقع المفتوح على الاحتمالات كافة».

وأكد أنه «أن الأبن كس يستعيد لبنان حقه التاريخي من خلال المطالب سن مجلس الأمن الدولي وسنناً لمعاودة لإهلي سنة ١٩٥٤ اعلن مدينة بيروت مدينة للحق وجزءاً لا يتجزأ من التراث الحضاري العالمي». وتوجه إلى الطلاب بالقول: «إن مستقبل لبنان بين ايديكم، ادعوكم إلى المحافظة على تراثه وخصوصيته، ترمدوا على رباح الشترند والتفرقة والاحباط ولا تسمحوا لأي كان بتغيير وجه لبنان العمير في هذا الشرق. أخرجوا من الحصون المذهبية التي شيدها أمراء الحرب والسياسة، لا بل أذنبوها، وتسمكوا بأرضكم لأنها رمز سدوكم ووجودكم ولا تضعفوا أمام شهوات الحجره وأغراء اتها، ادعوكم إلى المساهمة في بناء دولكم دولة يجهد مسؤولوها في تطبيق القوانين والدستور ولا يجتهدون لعدم تطبيقها والانتفاخ عليها، لا تخافوا من الحوار لأنه سلاح الاقوياء ولا تتغلقوا على خكم في الوطن لأن الانتفاخ هو سلاح الضعفاء، بلخافوا

قيم العدل والتوازن ولا تخافوا ظلاماً أو مستبداً أو متكابراً أو متعاليّاً بل خافوا عليه».

وختم: «إننا والحق أكثرية، هذا هو شعارنا، إننا مشيتون بسفنتنا ويارضنا لأنها أرض الحضارة والقامة، فلنكن قلباً واحداً في حد لبنان، وقللاً واحداً في صفة لبنان، من أجل ان يبقى رمزاً للحرية والديموقراطية، وليبقى شعب لبنان خدماً للحق والعفوان».

وفي نشاطه، عرض رئيس الجمهورية في قصر بعيدا مع رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد لوضع القضاء وضرة تكثيف عمل القضاة لإصدار الاحكام بسرعة، واطلع من رئيس مجلس الشورى القاضي شكري صادر على مسار عدد من القضايا المرفوعة.

وزار بعيدا وفد المؤتمر العلمي الدولي حول الحضرات المتحررة والغير اللبناني الذي انعقد في جيل اول من أسس ومجمع الفئار الجامعي امس، وشكر عميد كلية العلوم في الجامعة اللبنانية على منيعة للرئيس سليمان رعايته للمؤتمر وامتنامه بالجامعة اللبنانية، مشيراً إلى تسمية اتخذها المؤتمر بإنشاء محف للعلوم الطبيعية على غرار ما هو موجود في الدول المتحضرة.

ورحب الرئيس سليمان بالوفد، مبدياً سروره لإعقاده المؤتمر في لبنان المتنوع طبيعياً وحضارياً، وأشار إلى انه سيساهم مع العامين في تحقيق انجاز هذا المحفط حضارياً، وأشار إلى انه سيساهم مع العامين في تحقيق اللبناني المتعدد والمتنوع، واستقبل سفير العراق لدى لبنان عمر البرزنجي مودعا لمناسبة انتهاء محمته الديبلوماسية في بيروت، وتقديراً لدوره في تعزيز العلاقات الثنائية منحه وسام الأرز الوطني من رتبة ضابط اكبر، متمنياً له النجاح في محمته الجديدة.